مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١١٩**

الأربعاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة مورموكايته	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد روتيلو
	الأردن	السيد حمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	شيلي	السيد إراسواريس
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1424551 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/125 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي، الأردن، أستراليا، جمهورية كوريا، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن. وقد بعث المجلس بأربع رسائل واضحة عبر اتخاذ هذا القرار بالإجماع.

أولا، لا يزال المجتمع الدولي يكرس الجهود لدعم اليمن ويرغب في دعم مسار الشعب اليمني نحو مستقبل أكثر استقرارا ورخاء. وهناك ضرورة إلى تقديم مزيد من الدعم لمساعدة الحكومة اليمنية على تحسين الحالة الأمنية وتقديم المساعدة الإنسانية.

ثانيا، إن الخطوات التالية في المرحلة الانتقالية واضحة تماما. فهي تتمثل في إصلاح العملية الانتخابية على أساس دستوري، ليعقبها إجراء الانتخابات. ويجب أن تعمل جميع الدوائر الانتخابية معا من أجل تنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني. وتتضمن تلك، التوصية الواردة في تقرير الفريق المعني بالحكم الرشيد عن الأشخاص الذين يمكنهم تولي المناصب العليا في المستقبل.

ثالثا، يواجه أولئك الذين يسعون إلى تقويض عملية الانتقال السياسي عواقب فورية وحازمة عبر لجنة الجزاءات الجديدة. والقرار واضح في هذا الشأن إذ يسلّم: ”بأن عملية الانتقال تتطلب طي صفحة رئاسة علي عبد الله صالح“ الفقرة الرابعة عشرة من ديباجة القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

رابعا، إن بوسع المجلس أن يوفر حافزا للتغيير حين يعمل بإرادة موحّدة ويبعث برسائل قوية.

وأود أن أختتم بياني باغتنام هذه الفرصة لأشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها المستشار الخاص للأمين العام، السيد جمال بن عمر، ومجلس التعاون الخليجي، في مساعدة اليمن أثناء عملية الانتقال.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): قبل ثلاث سنوات اكتظت شوارع صنعاء بالمتظاهرين المسالمين الساعين لتحقيق تطلعاتهم إلى حكومة أكثر انفتاحا وديمقراطية. وفيما يخص اليمن، فقد استطاع مجلس الأمن اتخاذ إجراءات واضحة وبصوت مسموع. فقد رحبنا معا بالجهود التي يبذلها الرئيس هادي منصور والشعب اليمني من أجل تنفيذ إصلاحات مجدية. ونحن ملتزمون تماما بدعم اليمن أثناء عملية الانتقال.

ونشدد على تأييدنا المستمر لقيادة الرئيس هادي منصور، وللزعماء الإصلاحيين، سواء كان ذلك داخل الحكومة أو في صفوف المجتمع المدني. ونشيد بإسهاماتهم الكبيرة في تحقيق توافق في الآراء أثناء فترة حافلة بالتحديات. ونشجع الحكومة اليمنية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على المضي قدما بعملية الانتقال السياسي، وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ المتعلقة بها.

ما فتئ المجلس حازما في دعم اليمن خلال فترة الانتقال. وبموجب القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)، أرسلنا إشارة واضحة عن الدعم الدولي لأي انتقال سياسي منظم على أساس مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمر الذي أدى إلى تغيير سلمي في القيادة. وفي القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢)، أعربنا عن دعم التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لتلك المبادرة ودعونا إلى عقد مؤتمر للحوار الوطني يضم جميع الأطراف ويقوم على المشاركة ويكون شفافا. وحذر المجلس في بيان رئاسي في العام الماضي (S/PRST/2013/20)، المخربين المحتملين من الوقوف حجر عثرة في طريق إحراز تقدم، مما ساعد في تهيئة الظروف اللازمة لإطلاق مؤتمر ناجح.

واليوم، نرحب باعتماد المجلس بالإجماع القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن، الذي يرحب باختتام مؤتمر الحوار الوطني التاريخي في اليمن ويحتفي به. ويؤكد القرار على أهمية طي صفحة رئاسة صالح لتحقيق تطلعات الشعب اليمني، بما في ذلك ضمانات لتمثيل المرأة في الحكومة.

وأوضح المجلس أننا لا نزال ملتزمين التزاما ثابتا بدعم اليمن وهو ينفذ الخطوات اللاحقة في العملية الانتقالية، بما في ذلك الإصلاح الدستوري والانتخابات الوطنية. اتخذ المجلس، باعتماده قرار اليوم، الخطوة الاستشرافية المتمثلة في إنشاء لجنة قادرة على فرض جزاءات على الأفراد الذين يعوقون عملية الانتقال الجارية في اليمن. ومع إنشاء تلك الآلية، فإن المجلس أصبح مجهزا على نحو أفضل للتصدي في الوقت المناسب للذين يسعون إلى إخراج مسيرة تقدم الشعب اليمني عن مسارها.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نرحب بإجماع المجلس، الذي أتاح اعتماد القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن. يبين القرار أنه عندما يتكلم المجلس بصوت واحد في حالات الأزمات، فإن إنشاء عملية انتقال ديمقراطي سلمي منظم يكون أمرا ممكنا.

يبعث القرار الذي اتخذناه للتو ثلاث رسائل واضحة. أولا، إن المجلس والمجتمع الدولي ما برحوا ملتزمين التزاما تاما بدعم الانتقال الديمقراطي الذي يستجيب لتطلعات الشعب اليمني. وثانيا، فإن المراحل التالية في الانتقال واضحة – صياغة دستور جديد والإصلاح الانتخابي وإجراء الانتخابات العامة على وجه السرعة. ويؤكد القرار على أن من الأهمية بمكان طي صفحة رئاسة علي عبد الله صالح من أجل المضي قدما في العملية الانتقالية. ثالثا، إن الجهات الفاعلة التي ترغب في عرقلة عملية الانتقال السياسي يجب أن تتحمل العواقب، وهذا هو السبب في قيام مجلس الأمن بإنشاء لجنة الجزاءات وفريق خبراء.

تؤكد الأمم المتحدة، بهذا القرار، دعمها لتطلعات اليمن المشروعة والديمقراطية الراهنة في المنطقة، ونأمل أن يتمكن من إظهار نفس التصميم إزاء الأزمات الحالية الأخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السلال (اليمن): بداية، أتقدم بالتهنئة إلى الوفد الدائم لجمهورية ليتوانيا الصديقة على رئاسته لمجلس الأمن الدولي لهذا الشهر، متمنيا له التوفيق والنجاح، والشكر موصول للوفد الدائم للملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على رئاسته المتميزة والحكيمة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بخالص التهنئة إلى وفود كل من تشاد وشيلي ونيجيريا بمناسبة فوزهم بالعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للعامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وأنا على ثقة بأنهم سيشكلون إضافة هامة لأعمال مجلسكم الموقر.

كما يشرفني أن أنقل لكم تحيات فخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، والحكومة اليمنية وتقديرهم لجهودكم في دعم اليمن في الحفاظ على وحدته وأمنه واستقراره.

بالرغم من الصعوبات التي واجهها بلدي خلال الثلاثة أعوام الماضية والتي كادت في بدايتها أن تودي بالبلد إلى حرب أهلية، إلا أن لطف الله وعنايته وتقديم مصلحة الوطن العليا من قبل كافة المكونات والأطراف السياسية المختلفة، والتي قدمت جميعها تنازلات ووضعت مصلحة الشعب اليمني فوق أي اعتبار، جنبت البلد تلك المخاطر. كما أن الدعم الإقليمي والدولي كان له الدور البارز والمساند في تجنيب اليمن الانزلاق إلى الفوضى.

وهنا اسمحوا لي أن أجدد تقدير وتثمين فخامة الأخ الرئيس هادي وكذا تقدير حكومة الوفاق الوطني والشعب اليمني للدور الذي تضطلع به دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي من خلال متابعة العملية السياسية الانتقالية في اليمن وبالأخص مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وهو الموقف الذي عبر عنه معالي الأخ الدكتور القربي، وزير الخارجية، في هذه القاعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. فبلدي يمر بلحظة تاريخية في طريق بناء يمن جديد يرتكز على أسس ديمقراطية وحكم رشيد وعدالة ومواطنة متساوية لكل أبنائه. وهو طريق اختاره الشعب اليمني بإرادته من خلال سلمية خروجه إلى الشارع للمطالبة بالتغيير وانتهاج مبدأ الحوار بين كافة الأطراف والمكونات، بما في ذلك الأطراف التي لم تكن ممثلة في التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وبالرغم من التحديات الجسيمة التي يواجهها بلدنا في المجال السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني، والتي كادت أن تعصف به، إلا أن حكمة وحنكة فخامة الأخ الرئيس هادي وسعة صدره والجهود المضنية والحثيثة التي بذلها ولا يزال يبذلها حالت دون ذلك. إن فخامته مصمم على إنجاح المرحلة الانتقالية وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. وفي سبيل ذلك، لا يألو جهدا لتذليل أي عقبة تحول دون استكمالها وبما يضمن تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وبما يلبي طموحات وتطلعات الشعب اليمني. كما أنه لن يسمح بعرقلة مسيرة الحل السياسي أو الانحراف به نحو العنف، ويؤكد دوما أن جميع الحلول الدستورية والقانونية مقبولة، وبما يحقق العدالة والحرية والمواطنة المتساوية ومعالجة مظالم الماضي المشروعة، غير أنها يجب أن تكون تحت سقف الوحدة اليمنية.

ولكي يستمر اليمن نموذجا فريدا وناجحا ليس في المنطقة فحسب بل في العالم بأسره وحتى لا نعود إلى المربع الأول، إلى المواجهات والعنف والانزلاق إلى أتون الحرب الأهلية، لا قدر الله، وما يحمل ذلك من مخاطر وتفشي ظاهرة الإرهاب الدولي وعدم الاستقرار، ليس لليمن والإقليم فقط وإنما للعالم أجمع، فمن الأهمية بمكان وقوف مجلسكم الموقر إلى جانب اليمن واستمرار دعمكم لجهود فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي والحكومة اليمنية، وبالذات في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة والمهمة والفاصلة من تاريخ شعبنا.

اسمحوا لي أن أقتبس ما جاء في كلمة فخامة الرئيس بمناسبة الذكرى الثانية على توقيع المبادرة الخليجية حيث قال ”كلنا يذكر استجابة إخواننا في دول الخليج لمساعدة اليمن على تلمس الطريق للخروج من أزمته من خلال المبادرة الخليجية، فلقد رسمت تلك المبادرة خريطة طريق واضحة المعالم لنقل السلطة، وما زلنا نسير على هديها متشبثين بتطبيق مضامينها والمهام التي حددتها كافة دون نقصان أو اجتزاء“. وكذلك ما ورد في كلمة فخامته التي وجهها إلى أشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي وإلى أصدقائنا في المجتمع الدولي في حفل اختتام مؤتمر الحوار الوطني، حيث قال ”إننا سنمضي بكل جدية وصدق بدعمهم ومساندتهم في تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني لنصنع سويا يمنا جديدا يفخر به شعبه ويكون عمقا وسندا لأشقائه ودعما لأمن المجتمع الدولي وعامل استقرار للعالم كله“، انتهى الاقتباس.

اليوم، وبعد الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني الشامل، يكون اليمن قد قطع شوطا كبيرا نحو تحقيق تطلعات الشعب اليمني في الدفع بعجلة التغيير إلى الأمام، فقد مثل مؤتمر الحوار الوطني الشامل نموذجا رائعا لجلوس الأطراف المختلفة حول طاولة الحوار بصورة حضارية، وتم طرح كل الآراء والتوجهات، لا المتناقضة فحسب بل والمتضاربة في بعض الأحيان، ومناقشتها والقبول بالرأي والرأي الآخر وتغليب مصلحة الوطن على مصلحة الفرد أو الحزب أو القبيلة، من أجل الوصول إلى توافق فيما بينها.

وأود التأكيد على أن ما توصل له مؤتمر الحوار الوطني الشامل من توافق في المخرجات والتوصيات، هو نتاج تفاهم ونقاش يمني – يمني عميق بين جميع أطراف ومكونات العمل السياسي، برعاية مباشرة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

كما كان للمجتمع الدولي الدور البارز في التقريب بين وجهات نظر الأطراف اليمنية وتقديم الخبرات والاستشارات الضرورية لتقدم الحوار.

كما يعتبر الحوار اليمني نموذجا لنجاعة التعاون البناء بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبر إقرار المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وفق أطر زمنية، واعتماد قراري مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢).

وهنا أجد نفسي ملزما بتسجيل شكر خاص لمعالي السيد بان كي – مون الأمين العام للأمم المتحدة وللسيد جمال بن عمر مستشار الأمين العام ومبعوثه الخاص الذي بذل جهودا مضنية هو وفريقه المساعد، من أجل تقديم الخبرات والاستشارات الضرورية وتيسير وتقريب وجهات النظر بين المتحاورين خلال عملية الحوار، كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى معالي السيد عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والشكر موصول أيضا لأصحاب السعادة سفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وممثلي الدول الدائمة العضوية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك الاتحاد الأوروبي والكثير من الأشقاء والأصدقاء الذين عملوا عن كثب مع أعضاء مؤتمر الحوار وأمانته العامة، حتى تم الوصول إلى مخرجات وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني التي تمثل مرجعية عامة لصياغة الدستور الجديد للبلد، وصياغة نظام الحكم حيث من المتوقع البدء في صياغته في القريب العاجل.

عملت الحكومة اليمنية على تجاوز مظالم وتجاوزات الماضي من خلال معالجة جذور وأسباب الخلاف في المجتمع اليمني والمتصلة بآليات صنع القرار والتوزيع العادل للموارد والثروات، تحت مظلة دولة القانون والحكم الرشيد، فخلال المرحلة الحالية والماضية، تم إصدار العديد من القرارات الجمهورية المتعلقة بإعادة الموظفين المبعدين والمسرحين عن وظائفهم في المجالات المدنية والعسكرية والأمنية، كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لعام ٢٠١٣، بشأن اعتماد توصيات لجنة نظر ومعالجة قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية واعتماد استراتيجية تنفيذ النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشرة لحل القضية الجنوبية، وكذلك القرار الجمهوري

رقم ١٩١ لعام ٢٠١٣، بشأن إنشاء صندوق جبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة أوضاع الجرحى والشهداء الذين سقطوا خلال حرب عام ١٩٩٤، وحروب صعدة ورعاية أسرهم، إلا أن هذا الصندوق بحاجة إلى تمويل ودعم الأشقاء والأصدقاء حتى ينجز مهمته ويسهم في تحقيق الاستقرار ويخفف من المعاناة عن المستحقين لرفع الضرر.

تولي الجمهورية اليمنية الاهتمام الأكبر للجانب الاقتصادي وقضايا التنمية المستدامة وبالرغم من أن نتائج مؤتمر الحوار الوطني وتوصياته، أعطت الاهتمام الكافي للحالة الاقتصادية، إلا أن تلك النتائج تصطدم بواقع اقتصادي معيشي صعب يعيشه المواطن اليمني حيث عقدت العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية لهذا الغرض. وهنا أحث الأشقاء والأصدقاء الذين أعلنوا عن تعهدات مالية إلى الوفاء بها، مما يسهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية على المواطنين وإنجاح برامج حكومة الوفاق في هذا الصدد، وبالتالي الإسهام في إنجاح العملية السياسية كما أن حكومة الوفاق الوطني لا تزال تواجه جملة من التحديات التي تناولناها بشيء من التفصيل في مداخلات سابقة أمام مجلسكم الموقر، ولعل أبرزها تفاقم الوضع الإنساني مما ينذر بوقوع كارثة بسبب تزايد أعداد النازحين داخليا وأعداد المهاجرين واللاجئين القادمين من القرن الأفريقي مما يشكل عبئا إضافيا على الوضع الاقتصادي المنهك للميزانية العامة للدولة في ظل ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في صفوف الشباب، مما يستدعي تقديم المزيد من الدعم لتغطية خطط الاستجابة الإنسانية العاجلة والتي تعدها الحكومة اليمنية بالشراكة مع الأمم المتحدة، بالإضافة إلى سرعة تنفيذ المشاريع الإنمائية التي رصدت لها أموال المانحين، لأنها سنخفف من مستوى البطالة والفقر.

ثانيا، المحاولات المستمرة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب للانتشار في العديد من المحافظات، مستغلا الظرف الاستثنائي الذي يمر به البلد والوضع الاقتصادي المنهك من أجل القيام بعمليات إرهابية تستهدف تقويض سلطة الدولة عبر استهداف عناصر المؤسسة العسكرية والأمنية والمنشآت الحكومية والأجنبية. وهنا أود تأكيد حاجة اليمن المتزايدة لوقوف المجتمع الدولي إلى جانب الحكومة والشعب اليمنيين لمواجهة الإرهاب وتقديم جميع أشكال الدعم المادي والمعنوي واللوجستي في مجال بناء القدرات لمكافحة الإرهاب وبشكل عاجل معالجة هذه الظاهرة من جذورها عبر برامج متكاملة من خلال وضع رؤية واستراتيجية شاملة تتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعادة التأهيل وغيرها.

لقد أكد مجلسكم الموقر أن اليمن الموحد هو مطلب يمني ودولي من أجل الحفاظ على أمن واستقرار اليمن والأمن والسلم الدوليين. كما أننا على ثقة بأنكم ستكونون عونا وسندا لليمن كما عهدناكم دائما وأن مجلسكم الموقر بالإضافة إلى اهتمامه بالشق السياسي، فإنه سيركز الآن جل اهتمامه على الجوانب الاقتصادية والأمنية والإنسانية باعتبارها الضمانات الحقيقية لتنفيذ نتائج وتوصيات الحوار الوطني، وبما يلبي ويحقق طموحات الشعب اليمني وبالأخص الشباب الحالم بالوصول إلى مجتمع مستقر وديمقراطي وبناء الدولة المدنية الحديثة، دولة النظام والحريات والقانون ودولة العدالة والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

أشكركم على حسن استماعكم وعلى كل إسهاماتكم الداعمة لليمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.